

وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٤ لسنة ٢٠٠٤، بالتفويض،

باعتماد الموازنة التخطيطية «التقديرية»

للغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر للعام المالى ٢٠٠٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ :

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص :

وعلى ماقرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر جلسة ٢٥/١٢/٢٠٠٣ باعتماد الموازنة التخطيطية للغرفة للعام المالى ٢٠٠٤ :

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٤/١/١٤ :

قـرـر:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية «التقديرية» للغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر للعام المالى ٢٠٠٤ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ٤٢٠٠٠٠ جنيه (فقط أربعمائة وعشرون ألف جنيه لاغير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ١٦٩٣٩٤ جنيهاً (فقط مائة وتسعة وستون ألفاً وثلاثمائة وأربعة وتسعون جنيهاً لاغير) بفائض قدره مبلغ ٢٥٠٦٠٦ جنيهات (فقط مائتان وخمسون ألفاً وستمائة وستة جنيهات لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٤/١/١٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ أسامة مازن